

والدنانير وان كانت مغشوشة او مكسرة ويخرج عنه السكر والفاسيد
والخيزر العظام والتعاطم والملاحة والمعازر المحذرة من الضرر والمخاض
والنجوات والنجالي ونحوها ولو تلف مثلها او تلف تحت يد القادي
ولم يسمه حتى فقد اهله منه اقصى القيمة من يوم الاطلاق او الغصب الحبي
يوم الفقد ولا يفتد ان لا يوجد في ذلك الموضع وهو اليه واذا ائتم القيمة
ثم وجد المثل لم يكن لرد القيمة وطلب المثل ولا للمثل والغاصب مرة
المثل وطلب القيمة ولو نقل مثلها الى بلد اخر عدوا كلف برده وطولب
بالقيمة في الحال المحيول لانه فاذا ارده الغاصب اسرته القيمة ولو تلف في
المقول التي طالب بالمثل حيث ظهر من البلدين فان فقد المثل غرسه
اكثر البلد من قيمة ولو تلف مثلها او غصب وتلف عندك ثم ظفر به
في بلد اخر وكان مالا مؤنثا له كما لا بد له والدنانير قلة المطالب بالمثل
وان كان له مؤنثا فلا مطالب به ولا يكلف على قبول ولو ارضاه لم يكن
لطلب مؤنثه النفل ولو تلف في وقت الغلاء ولو تلف مثلها في وقت
الرخس لا يملكه القبول ولو خرج المثل باخلاف الزمان والمكان عن الموقوف
بانه ائلف ما في مفاخره او جعل في صيف واجمع في صيف واجمع في شط من
او في الشتاء ولم يكن للممثل بدل المثل بل من قيمة المفاخره والقيمة والمراة
ولو تلف حيا من عشرة وقيمة عشرة قال الجمهور بضم العين والصنعة
بغالب نقدا للبلد وان كان من جنس وقال الجمهور بضم العين والسنعة
والصنعة نقدا للبلد قال في الكبر والروضة وهذه الحسن ولو غصب مثلها
وهصل منه مثلها كان غصب رطلها تضارعا او مسما فانحن منه شرها

الاصح

او حنطة فطحنا وتلف عنده او تلف غرضه المالك بما شاء ومنها ولو حصل
منه موقوف وكان غصب دقيقا وخيزره او اقية فاذا ابلها او مثلها ثم موقوف كان غصب
حنطة ثم طحنها ثم خبزها او طحنتها فغزله ثم تسج وتلف عنده او تلف فان كان الموقوف
اكثر قيمة غرضها والاغرم المثل في المثلين غرضها اقل قيمة ولو ائتم في المثل
بارقة الماء عصى قال الاصحاب وعليه من الاجرة بعد ما قام على الغاصب من الموقوف
في الماء ويستغنيه ولا يفهم الماء وان كان غصبا وحيف يلزم المثل لزم تحصيله
وان وجد بين المثل وان وجد بزيادة فلا ما الموقوف فان غصبته وتلف عنده
واتلف لزم اقصى القيم من الغصب الى التلف والاطراف وان تلف بلا غصب
لزم قيمة يوم الاطلاق والتعويض بغالب البلد ولو تكرر ارتفاع السوق لم يفتد
كل ما زاد وانما يفتد بالكثر ولا اثر للزيادة بعد التلف ولو تلف نذرا جبا
وسرية واتلف القيمة في البلد كان حتى يجر بهيمة قتيلا مائة ثم هلك
وقتها اتمت لزم المالك ولو غصب ارضا او اسنجرها باجارة فاسدة
وامسكها سنين يجب اجرة كل سنة من غاب نقدا تلك السنة ولو كانت الاجرة
في البلد مختلفة لزم في كل بعض من اجزاء تلك المدة اجرة مثل لا يفتد بها
وزوايد المخصوصة يفتد كانت او متصلة مضمونة على الغاصب وان
حصلت بفعله قال صاحب القيمة ولو غصب عبد اعترفا واستعمله وهصل
به ما فان كان باقيا مرة مع العبد على كذا ولا ضمان لمناقه وان
فان او فوت لزمه الاكثر من المااصل واجرة المثل وفيه نظر لاننا قد مننا
انه اكساب المصوب وصيده لما ذكره لزم الغاصب اجرة ايضا ولما ايق
المصوب او تميم الغاصب او ضلته للبلد اوضاع التوب فلما اكد